تداوليات علم الكلام: قراءة تحليلية

عبد الحكيم فرحات*

ملخّص

تبلور في العهود الأخيرة تخصص لساني جديد يعرف بالتداوليات، يهتم بالنظر في الخطاب وعلاقته بالمخاطب، وأصول الحوار ومبادئ تفعيله، وقواعد استحضار الأدلة وقوانين اللسان، وكيفية صياغة الخطاب وأخلاقيات الكلام. وهي كعلم حديثة وكممارسة قديمة قدم الحوار. ومن هنا فقد انبرى هذا البحث ينظر في مؤلفات علم الكلام، يستكشف تداولياتها، ويستخرج مبادئها المقترحة لتفعيل الحوار، وبذلك تبلورت إشكالية هذا البحث بثلاثة أسئلة: هل اشتغل المتكلم بمباحث تداوليات الحوار؟ وما خصائص العملية الحوارية في نظره؟ وما علاقة التداول بالتحاور في النص الكلامي؟ وما مبادئ المتكلمين في تداول الحوار؟ حاولت أن أجيب عليها بتوظيف منهج تحليلي استنتاجي.

مقدمة

تعد التداوليات من أحدث العلوم اللسانية التي تعنى بالبحث في الحوار ومبادئ تفعيله، وأصول استحضار الأدلة وقوانين اللسان، وكيفية صياغة الخطاب وأخلاقيات الكلام، وقواعد الإلقاء؛ بما يجعل الخطاب يحظى بقبول لدى المتلقي، وينال رضاه، كما يسهم في تأسيس الاقتناع، وبناء المعارف، وتحقيق أسباب الإقبال والإدبار في عملية التحاور، ويحيد به عن كل ما يمكن أن يمس بذلك؛ إذ الحوار تفاعل إنساني أكثر مما هو تخريج منطقي، يعكس أبعاد المتحاورين المختلفة؛ الثقافة، والمسلمات، والعواطف، والانفعالات والهواجس،[1] ولا ريب أن لكل منها دورا في عملية التحاور، وفي إقبال الأطراف

*أستاذ مشارك زائر، قسم أصول الدين ومقارنة الأديان، كلية علوم الوحي والعلوم الإنسانية، الجامعة الإسلامية العالمية –ماليزيا.

[1]"Pragmatics is often described as the study of language use, and contrasted with the study of language structure. In this broad sense, it covers a range of loosely related research programmes from formal studies of deictic expressions to sociological studies of ethnic verbal stereotypes. In a more focused sense -the one we will use here-, pragmatics contrasts

وإدبارهم، وفي الاقتناع والمكابرة. ولذلك صار الأخذ بها في إدارة الحوار أمرا لازما، إذا أريد لنهايته التوفيق والسداد، وعد الخرق لها نشوزا في الحوار وإخلالا بالآداب. و من هنا فقد تأسست مباحث التداوليات، تحلل هذه المبادئ، وتتلمس فعلها في واقع التحاور المرئي، المكتوب والمسموع، وتستقي ضوابطها من مختلف أنواع الحوارات. وبذلك صارت علما توجيهيا لكل محاور، ومنهجا ناقدا لكل مشتغل بالخطاب، يصبو إلى تطبيق ما حصله من مبادئ ونماذج على النصوص لمعرفة خصوصيتها التداولية.[2]

وإذا كانت التداوليات حديثة كعلم، فإنها كتساؤلات وممارسة قديمة قدم التحاور، يمكن أن نتلمس أثرها في كل حضارة مضت، إذ التحاور لا يخلو من مبادئ تداولية موظفة ونماذج حوارية، يتوسل بها كفن للتعامل والتباحث والإقناع، يتمثلها عن وعي أحيانا، وعن غير وعي أحيانا أخرى، يتوصل بها إلى نيل القبول، ويحيد بها عن الشغب والإدبار في عملية الحوار.

ولما كان علم الكلام اشتغالا بدراسة معتقدات الأنا والآخر، فحصا ونقدا ومقارنة وتبليغا، اعتمادا على مناهج وطرق نقدية، وأدلة وحجج منطقية، يلتمسها من مختلف المصادر المعرفية، ثم يصوغها وفق نماذج محددة، تجعل الحوار يحظى بقبول لدى الطرف الآخر، ويتلقاها بإذعان. و صار علم الكلام بذلك علم الحوار العقدي، وأحسب أنه لم يسمّ كذلك إلا لأنه يورث القدرة على الكلام مع الآخرين؛ ويعلم أصول تخريج الخطاب

---

with semantics, the study of linguistic meaning, and is the study of how contextual factors interact with linguistic meaning in the interpretation of utterances. Here we will briefly highlight a range of closely related, fairly central pragmatic issues and approaches that have been of interest to linguists and philosophers of language in the past thirty years or so. Pragmatics, as we will describe it, is an empirical science, but one with philosophical origins and philosophical import" Dan Sperber & Deirdre Wilson, *Pragmatics*, in F. Jackson and M. Smith eds., *Oxford Handbook of Philosophy of Language*, 2002), p.12.

[2] تبلورت في الآونة الأخيرة علوم مختلفة تهتم بهذه المباحث من زوايا مختلفة، منها علم التداول، وعلم أمراض الحوار، وعلم البرمجة العقلية.

Bach, Kent, *Pragmatics and the philosophy of language,* in (Horn & Ward 2004), pp. 461-487.

وفق مقتضى المقام؛ أي الحوار. ومن هنا فقد تبلورت إشكالية هذا البحث بتساؤلات حول المتكلم وتداوليات الحوار: هل اشتغل المتكلم بمباحث تداوليات الحوار؟ وما خصائص العملية الحوارية في نظره؟ وما علاقة التداول بالتحاور في النص الكلامي؟ وما مبادئ المتكلم في تداول الحوار؟

ورغم أهمية تحليل هذه التساؤلات حول النص الكلامي، فإنها لم تلق اهتماما بين النقاد، سوى بعض الإشارات عند طه عبد الرحمن،[3] ولم تنل حظا كبيرا من مؤلفاته، فقد وظف التداوليات في قراءة النص الكلامي، واهتم بأفعال الكلام أكثر من سواها، وطغى فيها الإبداع على النظر في تداوليات النص الكلامي، أي إنه كان مطبقا للتداوليات لا ملتمسا للتداوليات التراثية، وقد صرح أن مستنداته لم تكن مستنبطات النظر التقليدي، وإنما مستجدات البحث المنهجي الصريح،[4] إلا في بعض الإشارات إلى تداوليات أفعال الكلام،[5] وإشارة خاطفة في فقرة إلى مبادئ التداول،[6] ومن هنا يتبين أن بحثي يفارق بحثه في الغاية والمنهج، آثر القراءة المتوسلة بالتداوليات المعاصرة، وآثرت استخراج تداوليات التراث الكلامي، وبذلك يتبين أنه ليس من قبيل التكملة، ولا التذييل، ولا الإضافة، كما قد يتوهم، فلكل غاية ومنهج.

وقد يعجب القارئ من إقحام هذه الأدوات الحديثة في تحليل نصوص قديمة، ولكن هذا العجب لا يلبث أن يجد ما يدفعه بما حققه المتكلمون في هذا المجال، وما اقترحوه من مبادئ تفي بهذه الغايات. ولذلك، فلا يسلم لمن يعترض بأن هذا الأمر ما هو إلا إسقاط لمفاهيم جديدة على نصوص قديمة، أو هو إعمال لنظرة تجزيئية وإسقاط تحكمي، أتحدث فيه نيابة عن التراث، لإثبات أحكام مسبقة، لأن العبرة بالمعاني المرادة لا بالألفاظ المنطوقة، وإثبات حضورها كآلية في النص ثبوتا واضحا صريحا، لا تأويلا مجتلبا. وإلا،

---

[3] طه عبد الرحمن، **في أصول الحوار وتجديد علم الكلام** (الدار البيضاء: دار الخطابي، 1986)، ص33-50؛ و
Jacques, F, "Du Dialogisme a la Forme Dialoguée," in Dascal (France: Dascal, 1985), pp. 27-56.

[4] عبد الرحمن، **أصول الحوار وتجديد علم الكلام** (بيروت: المركز الإنمائي العربي، 2000)، ص19.

[5] **المصدر نفسه**، ص75.

[6] **المصدر نفسه**؛ وكتابه: **اللسان والميزان أو التكوثر العقلي** (بيروت: المركز الثقافي العربي، 1998)، ص253.

فكيف يمكن تأريخ السبق العلمي بالأفكار والنظريات، وكيف يؤرخ السبق العلمي إذا قلنا بأن كل نظر في النصوص القديمة إسقاط. ولذلك، قد يصير الحديث قديما، وقد يصير القديم حديثا. وهذا ما يثبت أن الإسقاط تهمة تقرن بمن ألزم الألفاظ معاني لم يملها السياق. ومهما يكن فلا عيب في أي رأي يتوسل بالأدلة والبرهان. والإجابة على الأسئلة الآنفة الذكر تقتضي العودة إلى النص الكلامي، وقد آثرت أن لا ألتزم بمدرسة بعينها، للبحث عن إجابات لهاتيك الأسئلة، متوسلا بمنهج تحليلي استنتاجي، وآثرت تتبع تنظيرات المتكلمين وتصريحاتهم على الاشتغال بتطبيقاتهم، لأن الممارسة قد تخرق التنظير، فتعد نشوزا، وشذوذا في الممارسة، وإخلالا بالآداب المتعارفة، ومن ثمة سأبلور النتائج في المبحثين التاليين:

أولا: المتكلم والحوار وأهمية التداول

اهتمت قطاعات معرفية عديدة من التراث الإسلامي بدراسة عملية الحوار، كالأصول، والتصوف، والبلاغة وعلم الكلام تنظيرا وممارسة، ولم يلبث أن صار علما إسلاميا، اختص بفهم أصول عملية الجدل والحوار، سمي بعلم الجدل، وقد شد اهتمام المتكلمين من مختلف الاتجاهات، فألفوا فيه العديد من الكتب؛ أخص بالذكر: **علم الجذل في علم الجدل** للإمام الطوفي، **الكافية في الجدل** للإمام الجويني، و**منتهى الأمل في علمي الأصول والجدل** للإمام ابن الحاجب، وكتاب **المنهاج في ترتيب الحجاج**، للإمام الباجي، وغيرها من الكتب التي تثبت احتفاء المتكلمين بهذا المجال والتنظير له، وسعيهم لتأسيس نسق معرفي يسمح بإشراك الآخر في النظر، ويضبط فعاليات التفاعل المعرفي معه عبر التحاور، كما يؤسس لتداوليات التخاطب؛ لما كانت للمحاور أحوال شتى إقبالا و إدبارا، ورغبة ورهبة، واستئناسا وإعراضا، وهذا ما يحتم الإحاطة بأحواله؛ كي يؤدي الحوار دوره.

لقد تناول المتكلمون مسألة الحوار مع الآخر ومبادئ تفعيله عبر تحليلهم لأصول التخاطب عامة، ومسالك الجدل بصفة خاصة، بل أرجعوا كل استدلال إلى هذين الأمرين

معا، وبذلك يصير الاستدلال هو التخاطب والجدال7، وكلاهما حوار، وتصير أصول أي تحاور هي منطق الاستدلال، والذي هو في نظرهم طلب الدليل8، "قد يكون ذلك من السائل للمسؤول، أو من المسؤول إلى السائل"؛[9] أي إنه يشترك فيه المتحاوران لبناء الدليل وإقامة الاستدلال، ومحاولة نقده وفحص الشغب الذي يمكن أن يثار حوله، وهذا ما يصيِّر علم الكلام هو الاستدلال التحاوري، بل الحوار نفسه. إن الحوار عند المتكلمين يقوم على أسس ثلاثة، أحدها منطقي والآخر تخاطبي، والثالث تداولي، وإليك البيان:

1. الأساس المنطقي

ويكون بإقامة الحوار على المسلمات المشتركة بين الأطراف؛ وإلا لاستحال الشروع.[10] وكل موقف أو نظرية عند المتكلمين تحتل مكانا مخصوصا في بنائه، يراعي في ذلك تعلق الأقوال ببعضها و آليات الإقناع والحوار،[11] يتم توجيهه لمناسبة الحال ومراعاة مقتضى المقام، وبذلك يصير أداة فاعلة في تكثير المعرفة، وتطوير الأنسقة الكلامية، وتفعيل الحوار، كما تحبك له صورة أصول الدليل من جهة، ومضمونه من جهة أخرى، لتكوين علاقات معقولة، تعتمد طرق الدلالة المناسبة.[12]

2. الأساس التخاطبي

ويظهر في محاولة ضبط العناصر المكونة للحوار،[13] وهي في نظر بعض المتكلمين سائل ومسؤول،[14] وفي نظر بعضهم مخاطِب ومُخاطَبٌ وخِطابٌ،[15] وفي نظر آخرين عارض

---

[7] السمعاني أبو المظفر، **قواطع الأدلة في الأصول**، تحقيق: محمد حسن هيتو (بيروت: مؤسسة الرسالة، 1996)، ص 56.

[8] **المصدر نفسه**.

[9] الشيرازي أبو إسحاق إبراهيم الفيروز أبادي، **اللمع** (مصر: مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط3، 1957م)، ص3.

[10] القاضي عبد الجبار، **شرح الأصول الخمسة** (الجزائر: موفم للنشر والتوزيع، 1992)، ج2، ص159.

[11] الشيرازي، **اللمع**، ص3.

[12] **المصدر نفسه**.

[13] **المصدر نفسه**.

[14] عبد الجبار، **شرح الأصول الخمسة**، ج2، ص159.

[15] عبد الجبار، **المغني** (مصر: دار الكتب، 1966)، ج15، ص3-150.

الدعوى و معترض على الدعوى، وفي نظر فريق آخر سائل و مجيب.[16] و هذا التمييز بين عناصر الاستدلال ليس ثابتا، لا حراك فيه، إذ يمكن أن يتغير وتنقلب الأدوار، فيصير المعترض مدعيا، ويصير المدعي معترضا، وهكذا دواليك، فلا تمايز بينهما إلا بوظيفتيهما.[17] وهذه الأدوار بكل بناها تتجلى بأشكال مختلفة وأنماط حوارية في كتابات المتكلمين؛ تدرس مسألة، وتحاجج مذهبا، والمقصود بذلك هو المحاور، والقارئ لكتاباتهم تبعا من جهة أخرى، كأنهم بذلك صيروا المستمع والقارئ معدودين مع المعترضين على سبيل الافتراض.

3. الأساس التداولي

ويتبلور عن الطبيعة الإنسانية للحوار؛ إذ ليس هو مجرد سماع أقوال ونقدها، وإنما هو اشتراك حس، ووعي، وركون وجدان، وتفاعل، وانفعال، وحضور للإنسان المحاور بكل أبعاده، ومراعاة لمقتضى الحال، يهدف إلى اطلاع الآخر على قناعات الأنا واستدلالاتها، وتبصيره (بأن معتقده على ما اعتقد عليه)،[18] والتعرف على مواقفه مما اعتقده المخاطب، وما يراه من اعتراضات، وبذلك صار الحوار تبادل الخبرات النقدية حول النتائج وطرق البناء المعرفي الناقد، يشترك فيه طرفا الحوار بكل ملابساتهما المحيطة، النفسية والاجتماعية والخطابية؛ إذ الدلائل "وإن كانت دلائل من بعض الوجوه، فإنها منافع من وجه آخر، والإنسان مجبول على حب المنافع، فكان حبه لها، وميل طبعه إليها يمنعه من إنكارها، ومن إلقاء الشبهات فيها".[19] ولذلك صار الأخذ بتداوليات الحوار أمرا لازما، حتى يمكن الاستئناس بالمحاور والحوار، وسكون النفس، وثلج الصدر وطمأنينة القلب؛[20] وبذلك يكون الحوار أجذب للسكون المراد، وأعون على استمالة المحاور، وأقدر على التأثير،

---

[16] **المصدر نفسه**.

[17] عبد الرحمان، **في أصول الحوار وتجديد علم الكلام** (طبعة الدار البيضاء)، ص33-50.

[18] **المصدر نفسه**.

[19] فخر الدين الرازي، **المطالب العالية من العلم الإلهي**، ترجمة: حجازي السقا (بيروت: دار الكتاب العربي، 1987)، ج1، ص126.

[20] عبد الجبار، **شرح الأصول الخمسة**، ج1، ص6.

وأبعد عن الشغب.[21] لا شك في أن للنفس إقبالا وإدبارا، يظهر من قسمات الوجوه، كما يظهر من ألفاظ الخطاب، ولا يستقيم هذا إلا باقتناع طرفي الحوار، الأنا والآخر، بأهمية الحوار في معرفة الآخر وتصحيح المواقف، وتساوي الطرفين في حق الحضور والإقناع والاعتراض، ليصير المهم هو الحوار وليس طرفيه، ويصير القصد هو الحوار وتفعيل الأخذ والرد، وليست الغلبة، ولا الانتصار.[22] وهذا ما يعطي للصدق معنى جديدا، يتمخض عن صحة الاستدلال وتصديق الآخر، الأمر الذي يصيِّر المعرفة اجتماعية نفسية، كما هي منطقية، تفعل في الواقع النفسي الاجتماعي فعلها في قضايا المنطق.

وفي هذا التفات إلى الجانب النفسي من المعرفة الذي عبر عنه المتكلمون "بسكون النفس، وثلج الصدر وطمأنينة القلب"،[23] وتوعية بأهمية توظيف الملابسات العامة للحوار والتحاور للوصول إلى التأثير المراد على المحاور،[24] حتى إنه "يجب أن يعلم أو يغلب في ظنه أن لقوله فيه **تأثيرا**، حتى لو لم يعلم ذلك، ولم يغلب على ظنه لم يجب".[25] كما أنه إذا رأى أن حواره سيؤدي إلى فساد أكبر مما هو موجود لم يجب ولم يستحسن، إذ يلزم "أن يعلم أن ذلك لا يؤدي إلى مضرة أعظم منه"،[26] وليس ذلك إلا لتحقيق المقصد المنشود، والذي هو الإفهام والتفاهم؛ إذ "الغرض بالكلام إنما هو الإفهام، وما عداه من الأغراض يتبعه، فإذا لم يتعلق به هذا الغرض كان معدودا في العبث"،[27] وهذا ما سوغ لبعض النقاد أن سمى هذا التوجه "بمبدأ التعاون مع الغير في طلب الحقائق والحلول، وتحصيل المعارف والتوجه بها إلى العمل"،[28] وآثرت تسميته بتداوليات الحوار.[29]

---

[21] **المصدر نفسه**، ج1، ص49.
[22] **المصدر نفسه**.
[23] **المصدر نفسه**، ص6.
[24] **المصدر نفسه**، ج2، ص25.
[25] **المصدر نفسه**، ص85.
[26] **المصدر نفسه**.
[27] **المصدر نفسه**، ص256.
[28] عبد الرحمان، **في أصول الحوار وتجديد علم الكلام**، طبعة الدار البيضاء، ص38.
[29] ترجمة للمصطلح الفرنسي:pragmatique de l'argumentation

ثانيا: المتكلم ومبادئ تداول الحوار

إن الحوار عند المتكلمين هو بناء عقلي يشترك فيه كل من المتحاورين، قصد الإفهام والتفاهم، يتعلق بسيرورات الحوار ومتعلقاته من إفهام واقتناع وتأثير،[30] والابتعاد عن كل المنغصات والمشغبات على الحوار.[31] وقد عد المتكلمون الإلمام بها من أدب الحوار، ولذلك درسوها تحت عنوان "آداب الجدل والحوار"،[32] وألزموا طرفي الحوار مراعاتها، يقول الإمام الجويني:

> أحسن شيء في الجدال المحافظة من كل واحد من المتجادلين على أدب الجدل، فإن الأدب في كل شيء حليته، فالأدب في الجدل يزين صاحبه وترك الأدب فيه يزري به ويشينه، ومعظم الأدب في كل صناعة استعمال ما يختص بها والاشتغال بما يعود نفعه إلى تقويمها والإعراض عما لا يعود بنفع إليها، فمما يعود بنفع إلى صنعة الجدل المحافظة من كل واحد من المتجادلين على مرتبته.[33]

وهذه الآداب الحوارية عديدة، تجمعها المبادئ التداولية التالية البيان:

أ. مبدأ إخلاص المقصد

يؤكد المتكلم على أهمية مبدأ إخلاص المقصد في تداول الحوار لاعتبارات مختلفة، وهي:

1. أما **الاعتبارات الإيمانية**

فلكون الحوار فعلا إنسانيا، وكل فعل يحاسب عليه، ولذلك إذا تعلق بالمذموم شرعا كالرياء والعجب والمباهاة والاحتقار صار مذموما عند الله، وكذلك إذا تعلق بالمحمود شرعا صار مثابا عليه، يقول الإمام الجويني: "أول شيء فيه مما على الناظر أن يقصد التقرب إلى الله سبحانه وطلب مرضاته في امتثال أمره سبحانه وتعالى فيما أمر به من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر".[34] كما يقول أيضا: "ويتقي أن يقصد بنظره المباهاة

---

[30] عبد الجبار، **شرح الأصول الخمسة**، ج1، ص85.

[31] **المصدر نفسه**، ص49.

[32] أبو المعالي الجويني، **الكافية في الجدل** (بيروت: دار الكتب العلمية، د.ت.)، ص318-326.

[33] **المصدر نفسه**، ص319.

[34] **المصدر نفسه**، ص318.

وطلب الجاه، والتكسب والمماراة، والمحك والرياء، ويحذر أليم عقاب الله سبحانه، ولا يكن قصده الظفر بالخصم والسرور بالغلبة والقهر".[35]

2. وأما الاعتبارات التخاطبية

فمعلوم أن الحوار تفاعل بين النفوس لتبادل الخبرات وتصحيح المعارف، والنفوس قد تخفي شيئا وتظهر آخر، ولا تلبث أن تبوح بما تكتمه من قناعات، لاسيما إذا انشغلت بما ينسي سبب الإخفاء، وهذا مالا تؤمن عاقبته، فإن أخفى احتقارا للمحاور وكبرا، لم يأمن أن تكشفه نظرات العين، وقسمات الوجه، وعثرات اللسان، الأمر الذي يفسد الحوار، ويوحي بالمغالبة والمكابرة، ويولد حقدا ونفرة؛ لذلك، فلا ينبغي للمحاور أن يشرع في الحوار إلا بعد أن يراقب مقصده، ومدى مشروعيته، فلا يليق أن يكون إلا الانقياد للحق والفناء عن الذات، والتنكر لكل الحظوظ النفسية؛ كي يقتنع الطرف الآخر أن المهم هو الحوار لا طرفاه ولا نصرة الرأي، يقول الإمام الجويني: "ولا يكن قصده الظفر بالخصم والسرور بالغلبة والقهر، فإنه من دأب الأنعام".[36]

فالمشاهد أن المحاور إذا توقع من محاوره الغلبة والاحتقار، وإظهار الفضل، ونيل الحظوظ، فلن يلقاه إلا بالإدبار؛ إما بالانكسار الذي يؤذي ويؤلم ويهين، وإما بالمعاملة بالمثل مكابرة واحتقارا وإهانة وربما سبابا، وفي كلتي الحالتين يعد إخفاقا، فالحوار لم يف بغرضه، ولم يولد إلا الشغب، ولم يزد الاختلاف بالرأي إلا تشنجا وإدبارا بالجسد.[37]

وحسب المتكلمين، فإن مقصد الحوار يتأكد لدى الطرف الآخر بالقرائن البادية على المحاور، وعلى قناة الحوار التي وظفها، ففي الكلام مثلا تعرف من قسمات الوجه، ونبرات الصوت، وإشارات اليد، وأسلوب التعبير، وطريقة الكلام، ومدى مراعاة الآداب، والاحتفاء بأخلاق الحوار، وكلما أقنع المحاور بسلامة المقصد، وعلو الهمة، ونبل

---

[35] الجويني، **الكافية في الجدل**، ص318-326.

[36] **المصدر نفسه**.

[37] عبد الجبار، **شرح الأصول الخمسة**، ج2، ص85.

النية،[38] كلما كان المحاور مراعيا لمقتضيات مبدأ مقصد الحوار، ولذلك قال الإمام الجويني: "ويحذر رفع الصوت جهرا زائدا على مقدار الحاجة، فإنه يورث الحدة والضجر، ويتجنب من أسباب الضجر والحدة، فإنه يورث البلادة، وإن كان يتوهمه جلادة، ويقطع مادة الفكر والخاطر".[39]

ب. مبدأ منطلق الحوار

نص المتكلمون على وجوب مراعاة مواقف الآخر ومسلماته في تحديد منطلق الحوار، وتوجيهه من لحظة البدء؛ إذ أن "غاية ما على المرء أن ينهي الكلام بخصمه إلى ما يعلمه ضرورة، فمن دفع المشاهدات، وأنكر المعلومات، وجحد الضروريات فلا سبيل إلى مكالمته"،[40] فإن سلم بإمكان المعرفة والنظر الإلهيين، انتقل معه إلى مستوى آخر، ليتباحثا في وجوب المعرفة الإلهية، ثم إثبات الوجود الإلهي، ثم الصفات، فالعدل الإلهي.[41] ولا ينتهج المحاور نهجا معاكسا إلا لغرض إلزامي حجاجي. ولو دققت النظر لألفيتها مستويات استدلالية متراتبة، بعضها فوق بعض، تنشد غرضا واحدا، هو الإفهام والإقناع والتأثير، وكلها مدارك تداولية، تعتمد العقل والمناظرة والمحاورة، وتقتضي أن يتخير المحاور من الأدلة ما يلقى قبولا لدى الآخر حتى لا يشغب، ولذلك لا يصح في نظر كثير من المتكلمين أن يستدل للمحاور الملحد بالكتاب المنزل، لأنه لا يفي بالغاية، ولا يفيد معه حتى يسلم بوجود الله تعالى، ولا يصير حجة لديه حتى يعلم:

أنه كلام عدل حكيم لا يكذب، ولا يجوز عليه الكذب، وذلك فرع على معرفة الله تعالى بتوحيده وعدله، و أما السنة فلا تكون حجة إلا حين يثبت أنها سنة رسول إله عدل حكيم، وكذا

---

[38] **المصدر نفسه.**
[39] **المصدر نفسه.**
[40] **المصدر نفسه**، ج1، ص159.
[41] **المصدر نفسه**، ص22، وص27.

الحال في الإجماع؛ لأنه إما أن يستند إلى الكتاب في كونه حجة، أو إلى السنة، وكلاهما فرعان على معرفة الله تعالى.[42]

وكل هذا يؤكد البعد التداولي في صياغة الحوار بنية و مضمونا.

ولذلك، رفض بعض المتكلمين الاستدلال على النبوة قبل الاستدلال على وجود الله، بوصفها مستوى ثانيا، يأتي بعد الإيمان بوجود اللهﷻ، كما رفضوا الاستدلال بالنص على الإلهيات؛ بدليل أن الاستدلال بالنص يفترض وجود ثلاث مستويات من البناء، وهي: الإيمان بوجود اللهﷻ، والإيمان بالنبوة، والإيمان بالتنزيل الإلهي للقرآن، وبعده يمكن أن يكون للنص حجة ودلالة، ولذلك قال القاضي عبد الجبار:

اعلم أن كل فعل لا تعلم صحته ولا وجه دلالته إلا بعد أن يعرف حال فاعله، ولا يمكن أن يستدل به على إثبات فاعله ولا على صفاته، وإنما يمكن أن يستدل به على ما سوى ذلك من الأحكام، لأنه إن دل على حال فاعله، ولا يعلم صحته إلا وقد علم فاعله؛ أدى ذلك إلى أن لا يدل عليه إلا بعد المعرفة به، ومتى علم الشيء استغني عن الدلالة عليه.[43]

وأخال أن هذه اللفتة قد غابت عن كثير من المشتغلين بالفكر الإسلامي والطاعنين في علم الكلام الإسلامي وأدلته، ظانين أنه منغلق ذو تنظيم اعتباطي وترتيب أحادي، ليس حوارا ولا إفهاما.

ج. مبدأ مراعاة المقام

ومفاد هذا المبدأ عند المتكلمين أن لكل مقام قولا يناسبه، ودليلا يوافقه، وإلا صار لغوا من الكلام،[44] والحوار ليس شاذا عن ذلك، لما كان تعاملا مع محاوَر في إطار ظروف زمانية ومكانية معينة، ولذلك فقد نبه المتكلمون إلى أهمية مراعاة ثقافة المحاور ومعارفه

---

[42] عبد الجبار، **شرح الأصول الخمسة**، ج1، ص41.

[43] عبد الجبار، **متشابه القرآن**، تحقيق: عدنان زرزور (القاهرة: دار التراث،د.ت.)، ج1، ص1.

[44] عبد الجبار، **شرح الأصول الخمسة**، ج2، ص122.

المسبقة، ومستويات الاستدلالات التي حققها، وظروفه النفسية والاجتماعية والمعرفية، إذ لكل منها شأن في سيرورة الحوار:

– أما **الظروف النفسية**: فتظهر مما يعتري طرفي الحوار من أحوال نفسية، تصرفهما عن تبادل الأفكار والتفاعل في المواقف؛ ولذلك "لا يسرع في مكالمة من يستشعر في نفسه منه العداوة والبغض، إذا لم يأمن على نفسه بقدر الحد والرسم في النظر باشتداد الغضب فيورثه تشوش الخاطر والعي".[45] و السبب نفسه كما قال الجويني: "إياك والكلام في مجالس الخوف والهيبة فإنك عند ذلك في حراسة الروح على شغل من حراسة المذهب ونصرة المذهب".[46]

وليس ذلك إلا لما من الأثر الكبير في التشويش على ذهن المحاور.

– **وأما الظروف الاجتماعية**، فلها أيضا دخل في تفعيل الحوار، والتشويش على طرفي الحوار، ولذلك نبه المتكلمون على أهمية هذا الجانب، ونصحوا المبتدئين بقولهم: "احذر الاعتماد في كلامك على من تظن أنه معك أو يستحسن كلامك في جملة الحاضرين، فربما تبين لك خلافه، فيضعف ذهنك وخاطرك ويذهب عنك كثير مما لا تستغني عنه".[47]

– **أما الظروف المعرفية**، فإن كان المحاوَر خاليا من اعتقادات سابقة، بدأ المتكلمون من الضروري، وإن كان غير ذلك بحثوا معه عن أرضية انطلاق، تكون أساسا لكل الأبنية الاستدلالية الآتية من بعد، و لذلك قالوا: "إن غاية ما على المرء أن ينهي الكلام بخصمه إلى ما يعلمه ضرورة، فمن دفع المشاهدات، وأنكر المعلومات، وجحد الضروريات فلا سبيل إلى مكالمته".[48]

ومن هنا، فالدليل الذي يستخدم مع المسلم في الإلهيات غير الدليل الذي يستخدم مع غيره، كما أن الذي لا يسلم بالأصول لا يناقش في فروعها حتى يسلم بها؛ ولذلك: "لا

---

[45] الجويني، **الكافية في الجدل**، ص319.

[46] **المصدر نفسه**.

[47] **المصدر نفسه**.

[48] **المصدر نفسه**، ص159.

يحسن أن نكالم اليهود في المسح على الخفين، ولا المجسمة في نفي الرؤية، لوما نثبت أنه تعالى ليس بجسم، ولما نثبت نبوة محمد ﷺ وعلى آله".[49] وليس ذلك إلا لعدم اتفاق المقال مع المقام، ولذلك أمكنت الصيرورة إلى تقسيم الأدلة تبعا لصلاحيتها مع المحاوَر إلى فاسد وجيد، وأجود، وحسن وأحسن، وأقوى، وفي نهاية الحسن والكمال،[50] وليست المفاضلة هنا بين الأدلة إلا اعتمادا على بنيتها ومضمونها ووظيفتها وتداوليتها، ولذلك تجد الرازي يعقب على دليل سرده: "وهذه الحجة أحسن من الحجة الأولى، لا نحتاج فيها إلى المقدمات الكثيرة المذكورة في الحجة الأولى".[51] مما يثبت أن الحوار والاستدلال يصاغان باعتبار منطق الموضوع، وخصوصيات المُحَاوَر، و "بحسب حاجة الناظر المستدل، إذ حاجة الناس تختلف".[52]

د. مبدأ بلاغة الحوار

يمكن عد هذا المبدأ هو الأساس البلاغي للحوار عند المتكلمين؛ إذ أن الحوار باعتباره كلاما طبيعيا، وخطابا موجها، يعتمد ملاحظ إبلاغية، تجعل منه أمرا مفيدا، و تتمحور حول: الإظهار، والوضوح، والإيجاز، وحقيقتها كالآتي:

1. الإظهار

قد يعرض المحاور دليله كاملا، وهو المراد بالإظهار، وقد يكون غير ذلك، كأن يحذف منه ما ليس منه، أو يضيف إليه ما ليس من بنيته، وهذا ما يفقد الدليل شكله المنطقي الأساسي،[53] ليصير بذلك للدليل المنطقي الواحد أشكال مختلفة، وتداوليات شتى، تظهر في صورة عروض مختلفة تبعا للسياق،[54] ويصير لكل مقام شكل لائق من الدلالة،[55] فلا

---

[49] عبد الجبار، **شرح الأصول الخمسة**، ج2، ص5.

[50] **المصدر نفسه**، ص19، وقد استفدنا هذه الفكرة من مجموع ما طرحه في هذه الصفحة من موازنة بين الأدلة؛ وراجع أيضا على سبيل المثال: الرازي، **المطالب العالية**، ج4، ص 244؛ وج7، ص 115؛ وص108-109.

[51] الرازي، **المطالب العالية**، ج7، ص108-109.

[52] تقي الدين أحمد ابن تيمية، **الرد على المنطقيين** (بيروت: دار الكتب العلمية، 1987)،ج1، ص123؛ وص173-174.

[53] عبد الجبار، **المغني**، ج15، ص323.

[54] عبد الجبار، **شرح الأصول الخمسة**، ج2، ص2.

[55] الرازي، **المطالب العالية**، ج7، ص158.

يحاور الغبي كما يحاور الذكي، ولا الصغير كالكبير، فينبغي مراعاة حال المحاور؛ كي "يقف العقل على تمام المعنى المقصود"،[56] وحتى لا يقع الاشتباه بين المفاهيم،[57] الذي يوقع الناظر في حيرة. فوظيفة المحاور هنا هو البحث عما أضمر من مركبات الدليل ليُظهره، وعما أقحم فيه فيبعده، وبذلك يتجلى الشكل المنطقي الأساسي للدليل، وهذا ما يثبت به أن ظاهرتي الإضمار والإظهار عند المتكلمين يراعى فيهما البعد التداولي، وتحتاج دقة ومهارة في فهم المقام و كيفية تأثيره على المخاطَب وتلقيه الخطاب.

2. الوضوح

إن الوضوح مطلب تداولي أساسي للحوار عند علماء الكلام، لما يقصده من تأثير وإقناع، وهذا ما لا يتأتى إلا بالإفصاح عن القصد بوضوح، والابتعاد عن الاشتباه بين المفاهيم[58]؛ كي "يقف العقل على تمام المعنى المقصود"،[59] واختيار ما "ينبئ عن فائدته ويحصر معناه"،[60] لأن المقصود به "هو الإفهام، وما عداه من الأغراض يتبعه، فإذا لم يتعلق به هذا الغرض كان معدودا في العبث"،[61] وصار بذلك الوضوح عنصرا تداوليا فاعلا، يمكن أن يسبب إهماله عكس ما يطمح إليه المحاور؛ إذ أن كل تعثر من جراء تحديد اللفظ، أو تركيب الكلم، تكون له آثار على المحاور وفهم الخطاب.[62]

3. الإيجاز

يقوم ملحظ الإيجاز على تصور مفاده ضرورة الاكتفاء بالضروري من القول في الاستدلال، دون اللجوء إلى الإسهاب والإطناب؛[63] ليكون "له أنفع، وفي القلوب

---

[56] **المصدر نفسه**، ج1، ص196.
[57] **المصدر نفسه**، ج4، ص144.
[58] **المصدر نفسه**.
[59] **المصدر نفسه**، ج1، ص196.
[60] عبد الجبار، **شرح الأصول الخمسة**، ج2، ص2.
[61] **المصدر نفسه**، ص256.
[62] **المصدر نفسه**، ص114، وص115؛ وله: **متشابه القرآن**،ج1، ص34.
[63] الرازي، **المطالب العالية**، ج7، ص158.

أرجح"،[64] فيحظى بالقبول، وتطيب القلوب، وتخضع النفوس وتذعن الأفكار؛[65] إذ معلوم أنه كلما طال الاستدلال كثرت قضاياه، وتعددت أصوله، واحتاج إلى تأصيل وتدليل يشفي الغليل، لكي يسلم له المحاور بالدليل في الأخير،[66] يقول الإمام الجويني: "لا تعود نفسك الإسهاب والجدال بالباطل والمبادرة إلى كل ما سبق إليه الخاطر واللسان، حتى إذا أورد ما أورده أو سمع ما سمعه، يكون في جميعه على التثبت والتيقظ، فإن الكلام إذا طال واشتمل على الغث والسمين مجته الآذان وملته القلوب".[67] وهذا ما يؤكد أن له تأثيرا على المحاوَر، قد يكون سيئا وداعيا للشغب، الأمر الذي يؤكد أن الجنوح إلى الإيجاز مطلب تداولي.[68]

هـ. مبدأ الخلق الكريم

ليس غريبا على المتكلمين أن يضبطوا الاستدلال بمبادئ أخلاقية ملزمة، لأنها تشكل في نظرهم عنصرا فطريا، ومطلبا عقليا، ولذلك فقد قال بعضهم بالتحسين والتقبيح العقليين،[69] ليؤسس بذلك إطارا قانونيا للاستدلال والتحاور مع الآخر، يحدد أخلاقياته، ويضبط سلوكياته، ويهذب ألفاظه، كي لا يصير اتباعا للهوى، أو تسلطا بالرأي، أوتبجحا بالقوة، أو مماراة ومداهنة، أوعبثا من القول والتعبير والتواصل مع الغير، وإنما هو سلوك أخلاقي ثقافي ومعرفي في التعبير عن القناعات الشخصية، وطريقة في تقديمها للغير ودعوته إليها، وفق نماذج محددة، مستلمة من تصور كلي للوجود والمعرفة، تستلهم مبادئها من مفهوم المتكلمين للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.[70] يقول الإمام الجويني:

---

[64] **المصدر نفسه**، ج1، ص139.
[65] **المصدر نفسه**، ج1، ص127.
[66] الجويني، **الكافية في الجدل**، ص518؛ والباجي، **المنهاج في ترتيب الحجاج**، ص10.
[67] الجويني، **الكافية في الجدل**، ص319.
[68] **المصدر نفسه**، ص2.
[69] عبد الجبار، **شرح الأصول الخمسة**، ج2، ص85
[70] **المصدر نفسه**.

إن الأدب في كل شيء حليته، فالأدب في الجدل يزين صاحبه وترك الأدب فيه يزري به ويشينه، ومعظم الأدب في كل صناعة استعمال ما يختص بها والاشتغال بما يعود نفعه إلى تقويمها والإعراض عما لا يعود بنفع إليها، فمما يعود بنفع إلى صنعة الجدل المحافظة من كل واحد من المتجادلين على مرتبته.[71]

ويمكن تلخيص أخلاق الحوار عند المتكلمين في عنصر شامل، وهو الإخلاص، ومفاده أن يكون المستدل مخلصا تمام الإخلاص في حواره؛ لأن القصد "سكون النفس، وثلج الصدر وطمأنينة القلب"،[72] ولا يتم ذلك إلا باجتماع أمرين يكمل أحدهما الآخر، ويزيده قوة، وهما: الإخلاص في الإخبار، والصدق في العمل، تحليلهما فيمايلي:

1. وليس **الإخلاص في الإخبار** سوى الصدق في النقل وبالرواية عن الموثوقين، والابتعاد عن اللجاج والتعصب وروايات المطروحين،[73] وبحث الأقوال على سبيل الإنصاف،[74] والتورع عن المغالطة؛[75] فلا يقول المدعي إلا ما له عليه بينة، وإلا صار "خلفا من الكلام و خطلا من القول"،[76] ولا يستدل إلا على ما يعلم صدقه بطريقة من طرق الإثبات المتعددة، فلا يروي الكذب، ولا يحكي المغالطة إلا على سبيل البيان، ولا يدلل بدليل يعلم خطأه إلا إذا كان لذلك غاية استدلالية يتمثلها؛ لأن الحوار يفترض في طرفيه الرغبة في التفاهم والتواصل والوصول إلى الحقيقة، "والكشف عن تحقيق الحق، وتمحيق الباطل"،[77] وهذا ما لا يكون إلا بعلم كل أحد منهما بما يقول، معنى ودلالة؛ لأنه "لو لم يعلم ذلك لا يأمن أن يأمر بالمنكر؛ و ينهى عن المعروف، وذلك مما لا يجوز".[78]

2. وليس **الإخلاص في العمل** سوى موافقة عمل المحاور لما يدعو إليه، فلا يحاور في شيء هو أول المخلين به؛ لأن الحوار سيكذب بحاله ما يثبت ببرهانه، فلا تقوم حجة؛

---

[71] الجويني، **الكافية في الجدل**، ص319

[72] عبد الجبار، **شرح الأصول الخمسة**، ج1، ص6

[73] الرازي، **المطالب العالية**، ج4، ص 111.

[74] **المصدر نفسه**، ج5، ص70.

[75] البصري، **المعتمد في أصول الفقه**،ج2، ص134.

[76] عبد الجبار، **شرح الأصول الخمسة**، ح1، ص28.

[77] **المصدر نفسه**، ص318.

[78] **المصدر نفسه**، ج1، ص85.

فالحوار في حقيقته برهان وحضور لطرفيه بكل مداركهما، النفسية والاجتماعية والاعتقادية،[79] ولا يعلق الحوار بغرض غير شريف، كطلب الدنيا، والطمع فيما عند الناس، بل إرضاء رب العباد، والامتثال لأوامره، لأنه "أمر بالمعروف ونهي عن المنكر"؛[80] ولذلك ينبغي أن يبذل "طاقته في البيان، والكشف عن تحقيق الحق، وتمحيق الباطل"،[81] ولا يدعو إلى مذهب لا يعتقده أو لا يلتزم به، لأنه في هذه الحالات يكون منفرا بعمله عن اتباع قوله،[82] وهذا ما "يخرجه عن أن يكون أمارة"،[83] ويصيّره عائقا لتداول الأفكار.

وكل هذا يؤكد أن الحوار عند المتكلمين لا يتعلق إلا بمكارم الأخلاق، وهذا ما يصيرها دليلا نقديا قائما، ووجها آخر من أوجه الإقناع، ولذلك ألزموا: "الخشوع والتواضع والانقياد لحق"،[84] و"أن يصبر كل واحد منهما لصاحبه في نوبته وإن كان ما يسمعه منه شبه الوسواس"،[85] كما نصحوا بالمسامحة، شرط أن "لا يسامح الخصم إلا في موضع يعلم يقينا أن المسامحة فيه لا تضرك، لأنه طالما قيل: المسامحة في المناظرة شؤم"،[86] ولذلك: لا تستحقر و"لا تؤاخذ الخصم بما تعلم أنه لا يقصده من أنواع الزلل، بل إنه يسبق اللسان"؛[87] "واستحقار خصم كاستحقار يسير من نار، فإنه ينتشر من يسيرها ما يخترق به كثير من الدنيا".[88]

ومبدأ الإخلاص عند المتكلمين يمثل أخص معاني الإسلام التي يجعل الغاية من الحوار هو التقرب إلى المحاور الخالي عن الشوائب والأطماع، وكشفه عن غرضه الحواري الذي

---

[79] **المصدر نفسه**.
[80] الجويني، **الكافية في الجدل**، ص318.
[81] **المصدر نفسه**، ص318.
[82] **المصدر نفسه**؛ وعبد الجبار، **فضل الاعتزال**، ص194.
[83] عبد الجبار، **المغني**، ج15، ص340.
[84] **المصدر نفسه**، ص319.
[85] **المصدر نفسه**.
[86] **المصدر نفسه**.
[87] **المصدر نفسه**.
[88] **المصدر نفسه**.

يساهم أيما مساهمة في المعرفة، والتي ليست إلا "الاعتقاد الذي تسكن به النفس إلى أن معتقده على ما اعتقد عليه"،[89] وهذا ما يثري فيه معنى الاشتراك في الفهم، ويبسط فيه رحابة صدر، وينقيه من ضيقي الأفق والنفَس اللذين لا يزيدان المستدل معه إلا تمسكا بالرأي، و إصرارا على الرد، وهي كلها معان تناقض ما يمليه الحوار.

إن الحوار عند المتكلمين أمانة ومسؤولية أخلاقية، تنشد اطمئنانا للقلب واقتناعا بالدليل، ينجم عنه تغيير مواقف الناس وأفكارهم، وتكوين أبنية عقدية استدلالية قويمة؛ والسبب أن سلوك السبل الأخرى للحوار، قد لا يؤتمن معها أن يظهر العيب المتواري، فينهدم ما بني، ويتولد الشغب،[90] وينعدم سكون النفس، وثلج الصدر وطمأنينة القلب.[91] ولذلك فالمتكلم إذا لم يكن عالما بهذه المسالك لم يجب عليه حوار، "وكما لا يجب لا يحسن".[92] وهذا الملحظ امتداد تطبيقي لمبدأ المتكلمين المتعلق بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والذي يقضي بالاحتراز في النقل، والصدق في الاستدلال على سبيل الوجوب، وإلا كان كاذبا.[93]

خاتمة

يمكنن بعد هذه المباحثة استنتاج النقاط التالية:

- اشتغل المتكلمون بتحليل عملية الحوار، وتداولياته، وألفوا فيها العديد من المباحث والكتب، والتي ما زالت تحتاج مزيدا من التتبع والبحث والتحليل.
- اهتم المتكلمون بالقضايا التي تدرسها التداوليات، وسموها بآداب الجدل والمناظرة، وقد أدركوا العلاقة بين الحوار والتداول، كما أدركوا دوره في تفعيل سيرورة الحوار و الوصول إلى تحقيق أهدافه.

---

[89] عبد الجبار، **شرح الأصول الخمسة**، ج1، ص6.
[90] **المصدر نفسه**، ص203.
[91] **المصدر نفسه**، ص6.
[92] **المصدر نفسه**، ص87.
[93] **المصدر نفسه**، ص85.

• بلور المتكلمون مبادئ تداولية لحوار الآخر عبر دراساتهم الكلامية اعتمادا على خبراتهم النقدية، ونظرياتهم الأخلاقية، والتي مازالت تحتاج لمزيد من التتبع والمدارسة، وكثير من التطوير والتنظير.

• قد يبدو للبعض أن هذا البحث هو إعادة ترتيب ماهو كائن، وتوسع في بعض القضايا الفرعية، وليس الأمر كذلك، إذ أن هذه المبادئ لو دققت لألفيتها فاعلة في كل حوار، ولذلك فقد انبرت التداوليات لدراسة هذه المبادئ، وتلمس أثرها في الحوار، وهذا ما يبين أن ما بُسط هنا هو محاولة صياغة نظرية لمبادئ التداوليات الكلامية. وأحسبها ما زالت تحتاج لمزيد من التتبع والرد والتوضيح.

• ضبط المتكلمون الحوار بمبادئ تداولية، تلتفت إلى آثار الأدلة المعرفية النفسية في صياغة بنية ومضمون أدلته النقدية وطروحاته الاستدلالية، وإننا لنعجب الآن من غياب هذه الاهتمامات عن الدراسات الكلامية الحديثة، سوى إشارات هنا وهناك. أليس عجيبا أن يكون علم الكلام حافلا بمثل هذا العمق و التنظير والتطبيق في أعمال المتكلمين المسلمين، ولا نعرف عن ذلك شيئا؟ ناهيك عمن يطعن فيها جملة وتفصيلا.[94]

• صير المتكلمون الحوار بضوابطهم التداولية مشروعا معرفيا، يشترك فيه طرفاه ببناء الاستدلال عرضا واعتراضا، سؤالا وجوابا، وفقا للمبادئ التداولية المشار إليها، رجاء الإقبال على الحوار، والاستئناس بالمحاور، والتفاعل معه في بناء الأدلة ومراجعتها، بما يكشف عن كل فساد في الاستدلال، ويجلي ما فيه من هون صوري أو خلل موضوعي، وبذلك يقترب أكثر إلى الصحة واليقين، والإقناع والاقتناع.

• إن الجدل الكلامي الذي كثيرا ما عد نقطة ضعف الفكر العقدي الإسلامي لقرون من الزمن، هو ما يشكل في حقيقة الأمر قوته، وأصالته الإسلامية، ويبين نضج المتكلمين ووعيهم بخصوصياتهم المنطقية، وآفاقهم الحوارية، وطموحاتهم النقدية، ويثبت أن منهجهم هو

[94] اقرأ حول أهمية ربط الاستدلال بالأخلاق: عبد الرحمن، **اللسان والميزان أو التكوثر العقلي**، ص237-354.

أداة حوارية فاعلة، ولفتة حضارية مميزة، واعتراف بحق الآخر في التعبير، تنشد إشراك الآخر في الحوار وسماع أقواله، لتصوغ منها دليلا جديدا، وهي الذروة من الحوار.

- قد يتوهم أحدهم أن هذا المقال هو محاولة يائسة لعرض صورة وردية عن علم الكلام، صورة لا يصدقها بعض ما وقع في تاريخنا الفكري والحضاري، وما استخدمه بعض المعتزلة من إكراه بغرض فرض سلطتهم، وما بدا على بعض المتكلمين من مكابرة وتعنت. وليس الأمر كذلك، فقد أشرت في البداية أنني اعتمدت على تنظيرات المتكلمين، وليس على تطبيقاتهم، وبذلك يتبين أن تلك الممارسات المشار إليها هي نشوز عن آداب الحوار والتداوليات بصريح عبارات المتكلمين وتنظيراتهم، ولا شك أن التنظير قاض على الممارسة. ومهما يكن، فالمتكلم إنسان يخطئ ويصيب، واهتمت الآن دراسات في علم الحوار والتداوليات بتتبع ذلك، تحت مسمى أمراض الحوار، حيث ينظر في أسباب عدم نجاح الحوار، وعوامل الخطأ، وهذا يصلح أن يكون موضوع بحث جديد في علم الكلام.
- تبين أن قراءة التراث الكلامي في ضوء المناهج الحديثة مفيدة للغاية، إذا روعيت محاذير الإسقاط والتزمت بآليات القراءة الصحيحة، ولمثل ذلك فليعمل العاملون.